

المواطنة والهوية والثقافات المحلية في ظل إفرافات النظام العالمي الجديد

دروش فاطمة

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة

مقدمة :

إن العولمة كنظام اقتصادي لا بد لها من إطار اجتماعي، فالقرية الكونية لا بد لها من مجتمع تربط بين أفرادها وجماعته علاقات من الاهتمام المشترك والمشاركة الوجدانية والمشاعر الإنسانية، لا بد أن يكون للعولمة وجه إنساني، ولا بد لها من قواعد يلتزم الجميع باحترامها ومنها قواعد النظام الديمقراطي. ومع ارتباط الديمقراطية بالأنظمة المعاصرة إلا أن الديمقراطية تتناقض أساساً مع الرأسمالية واقتصاد السوق، فعلى حين تتأسس الديمقراطية على صوت واحد لكل شخص وموقف متساو أمام القانون وتكافؤ في الفرص فإن الرأسمالية تمجد عدم التكافؤ وتشجع عليه إذ أن الأساس هو مزيد من الربح وهو نقيض المساواة، كما أن اقتصاد السوق لا يطبق قيوداً أو قواعد يفرضها النظام الديمقراطي حرصاً على الصالح العام. وإذا كانت هيمنة الرأسمالية والديمقراطية، آليات النظام العالمي الجديد رغم تناقض أسسها الجوهرية فإن التكنولوجيا بإيجابياتها وسلبياتها هي السمة الغالبة والبارزة. ولقد استطاعت التكنولوجيا الجديدة على سبيل المثال أن تعطي إمكانات وقدرة هائلة في التشخيص والعلاج مما أنقذ آلاف المرضى وأطال معدل العمر أكثر ولكن في نفس الوقت كان للتكنولوجيا مضاعفاتها سواء في التشخيص أو العلاج.

وعلى المستوى السياسي لم تعد الحكومات محتكرة للسلطة المطلقة بل أصبحت المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية تشاطر دورها وذلك على حساب الأحزاب. هذه المفارقات والتناقضات يمكن أن تشملها إشكالية الهوية والمواطنة والنظام العالمي الجديد.

1 مميزات المرحلة التاريخية الراهنة:

أهم سمات هذه المرحلة التاريخية والتي يمكن أن نعيدها إلى سنة 1985 هو إعادة بلورة المسار التاريخي حول ثلاث اتجاهات وظيفية، الوظيفة الأولى سياسية تكمن في إحلال دولة القانون، الوظيفة الثانية قانونية، تكمن في حق الإنسان في الحرية والوظيفة الثالثة تاريخية، وتتمثل في حركية العالم التاريخي الاجتماعي والدائرة حول المجتمع المدني بأبعاده الإنتاجية والمعرفية. وكل الثورات والتحويلات المعاصرة تدور حول هذه التوجهات الثلاث.¹ ويصف المنظر الأميركي Samuel Hungton صمويل هونتن، هذه المرحلة بمرحلة صدام الحضارات، فلم يعد الصراع الطبقي ولا الصراع الوطني هو الغالب بل هو صراع الحضارات والمتمثلة في الحضارة: الغربية، الإسلامية، الصينية، اليابانية، الهندية، السلافية الأرثوذكسية، الإفريقية، اللاتينية الأمريكية. أهم نواة في الاختلاف هو الدين. وإذا يستبشر هذا المنظر بعودة اليهودية إلى الساحة العالمية كتراث ثقافي إلا أنه يتأسف لفرض شرعية الصهيونية الدينية السياسية على حساب شعوب أخرى في منطقة الشرق الأوسط.²

هذه المرحلة تمتاز أيضا حسب ذات المنظر، بهيمنة الإيديولوجية الامبريالية الغربية والتي تنظر للآخر كإرهابي وبربري ومعادي لأمريكا وللغرب وفي الغالب فهذا الآخر هو الإسلام و باعتباره دين يهدد مبدأ العلمانية وحقوق الإنسان وبالدرجة الأولى يهضم حقوق المرأة.³ إن التكاليف على المجتمعات الإسلامية على المستوى الإعلامي والسياسي والعسكري يؤكد هذا التحليل والتصور.

وعلى العموم، فأهم ما يميز هذه المرحلة هو التبرير بانتشار استعمال مصطلح العولمة بدرجة كبيرة وعلى الأخص في التسعينيات بعد انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتي ولكن التعريف كان شائعا منذ الستينيات حينما شاع شعار : فكر عالميا ونفذ محليا *think globally and act locally* مع أن المفهوم نفسه يمتد أبعد من هذا بكثير إلى القرن الخامس عشر ونقلته النوعية عبر الحدود التقليدية حيث بدأت تتبلور إرهابات العولمة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وفرضت انتقالا غير مسبوق للسلع والمنتجات والأفكار والتقنيات عبر الحدود والمحيطات.

كان للموجة الثالثة أيضا تأثير كبير على الشكل المؤسساتي، فبدأت عمليات إعادة الهيكلة أو إعادة الهندسة المؤسسية أو تقليل حجم العمالة أو ما يسمى بالإنتاج الرشيق، وتغيرت العلاقات الإنتاجية من علاقة مستديمة للعامل والموظف، بفرص عمل دائمة يجد فيها الاستقرار والأمان إلى علاقات متغيرة لا يوجد فيها ضمان لاستمرار العمل ، الضمان الوحيد والممكن هو قابليته للتوظيف في مكان آخر.⁴

إذا كانت الثورة الصناعية قد أدت إلى نمو الصناعة بشكل لم يسبق له مثيل وظهر الإنتاج كثيف العمالة ، الإنتاج كثيف الإنتاجية ، إنتاج الوفرة ، إنتاج السلع والآلات بشكل لم يسبق له مثيل. لكن ظلت المحاور أو العوامل الأساسية للإنتاج لم تتغير بشكل جذري، ظلت العوامل الأساسية: رأس المال، اليد العاملة، المواد الخام والأرض كما هي، بتغيرات كمية ونوعية لا شك فيها ولكنها ليست مختلفة جذريا عما كانت عليه في عصر الثورة الزراعية. فالإنتاج في إطار الثورة الزراعية كان إنتاجا استخراجيا: استخراج المعادن، الحديد، النحاس والذهب من باطن الأرض، جمع المحاصيل من المزارع، العمالة كانت أساسية للغاية والمواد الخام كانت مهمة والأرض كانت محورية وكانت هي مصادر الثروة الاقتصادية. أما في إطار الموجة الثالثة فإن هذه العوامل قد تغيرت بشكل جذري، انتقلنا من إنتاج كثيف العمالة إلى إنتاج كثيف المعرفة، انتقلنا من إنتاج الوفرة إلى إنتاج السرعة، انتقلنا من إنتاج السلع والآلات إلى إنتاج خدمات وبرامج وأفكار وأصبحت السمة المميزة للإنتاج ،إنها تعتمد على تكنولوجيا قوة العقل، وانتقلنا من الإنتاج النمطي إلى إنتاج مفصل، حلت المعرفة محل رأس المال، حل الانترنت محل الكمبيوتر، أصبح المحرك الأساسي للإنتاج هو المستهلك وليس المنتج. لم يقتصر هذا التغير الثوري على العوامل الأساسية بل تعداه إلى التفاصيل وأصبح الإنتاج بدلا من أن يكون إنتاجا ميكانيكيا أو طوليا أو خطيا في إطار نظام ثابت، أصبح الإنتاج مركبا وشبكيا ومعقدا ومتصلا ومتغيرا بسرعة كبيرة وعلى فترات قصيرة مواكبة لتغير أذواق المستهلكين ومتطلباتهم المتطورة.⁵

وقد أحدثت سيطرة العولمة الليبرالية حسب مؤرخو الاقتصاد العالمي قطيعة كبرى، قطيعة اقتصادية وثقافية وسياسية، هذه العولمة أخضعت الأفراد لقانون واحد والمتمثل في التكيف، أي الاستجابة لكل ما يعرضه السوق، فهي عولمة هدفها الأول والأخير سيطرة الاقتصاد في عالم خاو من الثقافة ومن الهويات والشعور بالآخرين.⁶

و أخطر ما في هذه العولمة أنها تمنع أي محاولة للمقاومة أو الرفض وتعدّها محاولات تقليدية بالية متخلفة⁷. كما تتحكم في هذه المرحلة الشركات المتعددة الجنسيات والتي وصل عددها إلى 40,000 شركة بينما لم يكن يتجاوز عددها المئات سنة 1970. إن رأسمال 200 شركة من أهم هذه الشركات يمثل ربع النشاط الاقتصادي العالمي بينما هي لا توظف أقل من 0.75% من اليد العاملة في العالم. ووزن بعض هذه الشركات يفوق وزن بعض الدول، فمثلا رقم الأعمال لشركة جنرال موتورز يفوق الدخل الخام لدولة الدنمارك ورقم أعمال أكسن موبيل يفوق دخل دولة النمسا.⁸

إن إنكار العولمة أو التناطح معها بلا وعي هو تخلف في التفكير ونقص في التدبير وإنكار للواقع وموقف سلبي لا يلغي واقعا ولا يضيف جديدا. التسليم بالعولمة أولى الخطوات للتعامل الايجابي والعلمي معها والتخطيط السليم لمواجهتها وللعمل الشاق الذي يتعين أن نقوم به لنصبح قادرين على التعامل معها .

لا أحد ينكر أن التكنولوجيا استطاعت أن ترفع مستوى الحياة في كثير من الأحيان واستطاعت أن تحقق الرخاء في كثير من الدول، استطاعت هذه التكنولوجيا أن تجد حلولاً وعلاجا لكثير من المشاكل والأمراض وأن تسهل الحياة في كثير من الأحيان. نحن لا ننكر ما يمكن أن ينجر عنها من سلبيات وأخطار، فالتكنولوجيا التي كان هدفها الأساسي هو اختصار الوقت نجدها اليوم قد ابتلعت الوقت، وأصبح الإنسان موزعا في التعامل مع هذه الوسائل، (حوالي 80 بالمائة من الشعب الأمريكي يتناول وجباته إما في سيارته أو نزولا على عجل على سلاسل المنزل) كما مهدت التكنولوجيا لثقافة العنف وأثرت على التماسك العائلي والاجتماعي، فأفراد العائلة الواحدة يعيشون في غرفة وهم في بيت واحد، كل واحد في غرفته يمسك بجهازه .

نريد تقدما اقتصاديا مبنيا على القدرة التكنولوجية الهائلة وقدرة المعلومات الهادرة، نريد أن نفتتح المجالات المختلفة في الاقتصاد العالمي الجديد، نريد زيادة في الإنتاج ، في الدخل الإجمالي، نريد تقدما تكنولوجيا واقتصاديا يفتح لنا أسواقا جديدة ويرفع مستوى الحياة لأغلبية أفراد الوطن دون أن يكون ذلك على حساب فقدان عدد كبير من المواطنين لفرص عمل لائقة أو تهميش شريحة كبيرة من غير القادرين، دون المساس بقداصة عبادتنا ومعتقداتنا.

2- المواطنة والهوية في ظل إفرازات النظام العالمي الجديد:

أفرز النظام العالمي الجديد بالإضافة إلى ما سبق ذكره من إفرازات اقتصادية واجتماعية إفرازات معرفية، من ضمنها مفاهيم قديمة أعيد بلورتها وجديدة تفرض نفسها.

وعلى هذا الأساس شهد الحقل المعرفي في بلداننا العربية الإسلامية في الثمانينات من القرن المنصرم ومزامنة مع بداية الاحتجاجات المناهضة للنظام الليبرالي في مناطق مختلفة من المعمورة شيوع استخدام مفهوم الغزو الثقافي، الاغتراب الثقافي، الاستعمار الجديد كمفاهيم مقاومة المد العالمي والأمريكي على الخصوص وحماية الثقافات المحلية والهويات والأصالة.

وبرزت على الساحة المعرفية مفاهيم معتدلة كمفهوم المواطنة، المجتمع المدني، التواصل الاجتماعي. ورغم كونها تبدو مفاهيم إجرائية موضوعية إلا أن البعض لا يعترف بها ويرى فيها ملامح التغريب والخروج عن الملة. ومنه مشروعية التساؤل التالي: هل احتلت مسألة المواطنة موقع الوطنية - الرأسمال والاجتماعي - للمجتمعات القائمة على أساس التحرر، لتقلل من حدة الاستعداد للثورة والرفض وتعويضها بفكرة تقبل الآخر والاندماج في نظام جديد تحكمه قوى جديدة ومصالح متجددة؟

إن المواطنة كمفهوم لا ترتبط بنظام بعينه بقدر ما ترتبط بالمدينة ونمط الحياة الحضرية، ويمكن الرجوع إلى تنظيم الحياة عبر مختلف المراحل التاريخية لإدراك ديناميكيته - فالديمقراطية في أثينا القرن الخامس قبل الميلاد كانت مباشرة ودون وساطة حيث يشارك جميع المواطنين في التجمعات ويأخذ المواطن الكلمة، ثم يؤخذ قرار الأغلبية من الحضور في مختلف القضايا: الحرب والسلم، الأموال العمومية، أعمال البنية التحتية. ويمكن أن تمنح شؤون الإدارة لأي مواطن بعد عملية السحب العشوائي، ومنه فالمواطنون متساوون أمام القانون. ولكن صفة المواطنة لا تطلق على الأغلبية ربما العشر فقط من المجموع يحظى بها ويستثنى منها النساء، العبيد، والأجانب.

أما في روما الجمهورية، فيتحقق مبدأ المساواة قانونياً، ففي مجتمع غير ديمقراطي تشمل صفة المواطنة عدد أكبر ولكن تكمن وظيفتها في تحديد الهوية وحمايتها، وتقتصر ممارسة الهوية والمواطنة على احترام القانون مع الحفاظ على ترتيب السلطات وفق جماعات مغلقة (ارستقراطية سياسية، جماعة القضاة، مستشارين، مراقبين...) ومن ثم سيطرة بعض الوظائف والتي باتت وراثية مما أدى إلى بروز تناقضات سياسية واقتصادية عملت على إضعاف البناء الجمهوري لتحل الإمبراطورية مكانه⁹.

وعرفت مسألة المواطنة تراجعاً في القرون الوسطى ولمدة ألف سنة مع النظام الإقطاعي وانتشار المسيحية والتي أسست لنظام سياسي جديد جوهره انسحاب المواطن لصالح الذات. ومع ذلك فرضت بعض الأعمال الفلسفية والسياسية أطروحاتها حول المواطنة ومنها أعمال هوبز. إلى أن قامت الثورة الأمريكية ثم الفرنسية. وكان لأعمال مونتسكيو "روح القوانين" و"العقد الاجتماعي" لج. روسو تأثيراً كبيراً لعودة فكرة أسبقية إرادة الجماعة والطرح الجديد لمفهوم المواطنة ليتجسد هذا الجهد قانونياً في دستور 24 جوان 1793 في فرنسا "تعطى صفة المواطنة لكل شخص بالغ - 21 - ويقطن في فرنسا منذ أكثر من سنة.... الخ"¹⁰

وبعد هذا الانجاز والذي يعود الفضل في تحقيقه إلى المساهمات الفكرية بالإضافة إلى الثورات، تعرف مسألة المواطنة في الوقت الراهن بعض التهديدات من ثلاث تحولات اجتماعية :

- 1- أزمة النموذج الجمهوري والمتمثلة في لا وظيفية مؤسساته المركزية.
- 2- هشاشة الرابط الاجتماعي وتنامي المتزايد لمظاهر اللاتحضر *croissance spectaculaire des incivilités*

3 - تحول انحرافي في المسألة الاجتماعية والتي أصبحت تطرح باعتبارها ثقافية.¹¹ وتطرح مسألة المواطنة في الوقت الراهن على المستوى الخطاب الإعلامي والسياسي وحتى الثقافي في علاقتها بالمسؤولية ومنه التساؤل: من المسؤول عن التربية المدنية للأبناء أو الجيل الجديد؟ وتجسد هذا الإشكال في مشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) ، حيث طرح سنة 1995 في عمل دولي التساؤل التالي: أي تربية لأي مواطنة؟

وقد جاءت هذه الإشكالية لتحاول الإجابة على تساؤلات الرأي العام حول أسباب تزايد العنف في أوساط الشباب خاصة في المدن، حالة الانوميا السائدة، اللاندماج في النظام المدني.¹²

وقد جاء في ذات التقرير أن مسؤولية الاندماج في النظام والتدريب على المواطنة وفي وقت قريب كانت من مهام ثلاث مؤسسات: المدرسة والخدمة العسكرية والعمل. ولكن نشهد حاليا تراجع الخدمة العسكرية لصالح جيش احترافي، العمل بالنسبة للشباب أصبح عملة نادرة أمام ارتفاع نسب البطالة المهولة، بقيت فقط المدرسة والتي يتهمها البعض بالتراجع وعدم قدرتها على التكيف مع التطورات الجديدة.¹³

إن هذا الطرح العام لمسألة المواطنة قد يقترب من واقعنا في بلدان المغرب العربي كوننا نعيش بعض هذه التحولات ولكن خصوصياتنا الثقافية تجعلنا دون شك نسلم بوجود اختلافات على مستوى البنى الذهنية وكذا على مستوى الأولويات في الطرح.

3 - المواطنة والثقافات المحلية في المجتمعات المغاربية:

ورثت المجتمعات المغاربية كغيرها من المجتمعات العربية مجتمعات محلية أهلية تتفاوت من حيث أهميتها واتساعها، وتستند في أدائها إلى بني القبيلة والعشيرة والعائلة، وتشكل هذه المجتمعات من مختلف الجمعيات والتنظيمات الدينية التقليدية كالزوايا والتي تنهض بجزء من الأعباء الاجتماعية. وتأسس هذا النمط من المجتمعات على الأسرة والبنية القبلية الممتدة وروابط القرابة والجوار ومنه على التضامن الآلي على حد تعبير أميل دوركهايم وعلى ترابط النظم المهنية والحرفية .

ونتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتبني الخيار الصناعي فان هذه البلدان تجاهلت الهياكل التقليدية وأوجدت هياكل جديدة متمحورة حول التحكم في الربح والنفع ولو بالشراكات الأجنبية. واستبدل التضامن الآلي بالعضوي كغيرها من المجتمعات المعاصرة وعرفت مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية حديثة ومع ذلك فالمؤسسات التقليدية لم تختف تماما.

وبانت مجتمعاتنا المغاربية كغيرها من المجتمعات تعاني وبدرجات متفاوتة مشكلات المجتمع المعاصر ، وتنعكس هذه المعاناة في المفاهيم السائدة في الحقل السوسيولوجي ومنذ الثمانينات من القرن الماضي كمفهوم ثنائية المجتمع: *société duale* ، الشرخ الاجتماعي: *fracture sociale* ومفهوم الإقصاء *exclusion*.

وتبعث هذه المفاهيم إلى ظهور نوع جديد من مظاهر الفقر بأبعاده المختلفة أين تلتقي مظاهر التفاوت الطبقي وعجز المواطنة على تحقيق مبادئها.

ومن الباحثين في بلداننا من يحدد المسألة من وجهة مغايرة، ويطرح قضية المواطنة مقابل الهوية باعتبارها تهدد استمرارها وتعوق ديناميكية الثقافات المحلية.

ويذهب هذا الطرح إلى كون الهوية تحدها الدين واللغة وهنا الفرق بين المشرق والمغرب العربي، فالمشرق يعرف طوائف دينية مختلفة ولو أن النسبة الأكثر للمسلمين السنة أما المغرب العربي فالإسلام هو الدين الوحيد وحتى طوائف الدينية الإسلامية فنادرًا جدًا. ونسبة الغير مسلمين لا تتعدى 2% في كل بلد.

ربما المفارقة الجوهرية بين المشرق والمغرب في أن بعض الدول مثل مصر وسوريا حافظت الهياكل التقليدية المرتبطة أساسًا بواقع التعدد الإثني والاجتماعي والثقافي لهذه البنى على خلاف تونس والجزائر التي غتها دون تقديم بدائل أو بالأحرى بدائل غربية.¹⁴

إن الديمقراطية شرطًا أساسيًا لحماية الإنسان وتحسين المجتمع وتحقيق المواطنة الإيجابية والمؤثرة في مسار التحول. إن الديمقراطية ليست مجرد حريات وحقوق والتزامات وإنما هي تركيبة تنظيمية وبناء مؤسسي وتقاليد وروح قانونية ومخيال جماعي وسلوك أخلاقي يلتزم به الحاكم والمحكوم على حد سواء. وبهذه الروح فإن الديمقراطية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتصادم مع هوية الشعوب.

وقد كشفت الدراسات والتحقيقات الميدانية التي أجريناها حول مواضيع مختلفة، أن الأفراد والجماعات في الجزائر على سبيل المثال ينتظرون من السلطة توفير الشغل والسكن والأمن في المقام الأول مما يجعلنا نقول بأن مسألة الهوية لا تطرح بحدة كون الأفراد لا يشعرون بأي خطر أو قهر ويسلمون بكونهم مسلمين بالدرجة الأولى وعرب بالدرجة الثانية بحكم اللغة وأمازيغ بحكم الانتماء.

4 العلوم الاجتماعية والمشاريع الاجتماعية في ظل التحولات :

هل يمكن أن تلتزم العلوم الاجتماعية بالحياد في الوقت الراهن وتكتفي بالدراسة العلمية الموضوعية إزاء قضايا التحول في بلداننا العربية على الخصوص أم عليها أن تكون طرفًا في هذا التحول؟

قد يتساءل البعض ما جدوى هذا التساؤل ونحن أمام إشكالية المواطنة والهوية في ظل التحولات.

إن ربط العلوم الاجتماعية بالمشاريع الاجتماعية والتحولات تحمل في طياتها التزامًا وجوابًا للتساؤل. لا يوجد حقل معرفي في استطاعته منافسة العلوم الاجتماعية في قدرتها على التحكم في تفسير عوامل التغيير وتأثيراته وحتى مساراته المستقبلية ومنه إمكانية

توجيهه نحو الاتجاه السليم أو على الأقل التقليل من انحرافاته، ولا يتسنى لهذه العلوم ذلك إلا إذا اندمجت في المشاريع الاجتماعية وعلى كل الأصعدة.

نعدّها بذلك قادرة على المساهمة في التقليل من حدة الآثار المترتبة عن التكنولوجيا وآلياتها والتي تعمل على تشيئة العلاقات الاجتماعية، نعتبرها كذلك قادرة على التقليل من حدة الآثار المترتبة عن التطرف الديني، وذلك في أول خطوة بإعادة صياغة المفاهيم كالمواطنة والهوية والمجتمع المدني ولما لا العلمانية في علاقتها بالسياسي.

ثانياً: تقديم نماذج تاريخية لمجتمعات تمكنت من تحقيق الوفاق والتوازن دون خروقات لأنسجتها الاجتماعية. ثالثاً، بإجراء بحوث ميدانية تلتبس فيها عن قرب طبيعة المشكلات الاجتماعية.

« La démocratie se trouve toujours déchirée entre ses deux exigences, d'une part encourager l'individualisme et d'autre part le combattre »
J.S . MILLS

الهوامش:

- 1) -André Tosel, civilisations cultures conflits, p37
- 2) - ibid p 164
- 3) - ibid p167
- 4) - حسين كامل بهاء الدين نفس المرجع، ص ، 36
- 5) - كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية ص 35
- 6) -Ignacio Ramonet et d'autres, la mondialisation, p 11
- 7) -ibid. ,p 13
- 8) -ibid, p 15
- 9) - Anis le Pors, la citoyenneté, pp3,4
- 10) -ibid p5
- 11) -Fred constant,la citoyenneté, p73(11
- 12) -Sophie Hasquenoph, initiation à la citoyenneté, p7, 8
- 13) -ibid, p8
- 14) -Bouziane Semmoud, Maghreb et moyen orient dans la mondialisation, p

قائمة المراجع:

- 1) - حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية تحديات العولمة، دار المعارف، القاهرة، 2000.
- 2) - André Tosel, Civilisations Cultures Conflits, éd, Kimé, Paris, 2011 .
- 3) - Anis le Pors, la citoyenneté,ed, puf, Paris.
- 4) - Bouziane Semmoud, Maghreb et moyen orient dans la mondialisation,ed, Armand colin, 2010
- 5) - Ignacio Ramonet et d'autres, la mondialisation, ed plon, Paris ,2003.
- 6) - Fred constant,la citoyenneté, éd, Montchrestier,Paris1998.
- 7) - Sophie Hasquenoph, initiation à la citoyenneté, ed, ellipses,2000.